جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية
شعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

بعنوان:

أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة : 1990 –2020

دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL

من إعداد: إيمان الأخضري منار نتاري

نوقشت بتاريخ: 2022/06/19

أمام اللجنة المقترحة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
شيخي محمد	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
هتهات السعيد	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
بلحبيب طه	جامعة تبسة	مناقشا

السنة الجامعية 2021-202

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من له فضل علي في هذه الحياة

إلى أمي وأبي

إلى إخوتي

إلى أهلي وأحبائي

إلى أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من علمني حرفا

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين

راجية من المولى

عز وجل أن يجد هذا العمل

القبول والنجاح

إيمان....

اهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام (أمي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.

إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة.

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

منار....

شكر وعرفان

الحمدلله الذي ساعدني على انجاز هذه المذكرة وانار لي دربي ووفقني في مسيرتي الدراسية

أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام الى الأستاذ "هتهات السعيد" الذي لم يبخل علينا بكل ما لديه من معلومات ومراجع وعلى كل النصائح والتوجيهات طيلة انجاز هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

"كن عالما، فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي للفترة 1990_2020، عولجت بياناتها عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وقد كشفت النتائج التطبيقية الى ان الانفاق العام بصنفيه الاستهلاكي والاستثماري يساهم في دعم النمو الاقتصادي، وان الجزائر اتبعت سياسة توسعية للإنفاق العام بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي كان سببها طفرة في زيادة أسعار البترول مع بداية سنة 2001.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، النمو الاقتصادي، السياسة المالية

Abstract :

This study aimed to identify the impact of public spending on economic growth for the period 1990_2020, its data was treated by using the ARDL model, and the applied results revealed that public spending, with its two categories of consumption and investment, contributes to supporting economic growth, and that algeria followed an expansionary policy . For public spending with the aim of raising economic growth rates, which was caused by caused by a surge in oil prices at the beginning of the yeas 2001.

Key words : public spending, economic growth, fiscal Policy

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
اهداء	
شكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	□
قائمة الأشكال	□
قائمة الجداول	□
مقدمة	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: الانفاق العام	03
المطلب الاول: الانفاق العام كأدات من أدوات السياسة المالية	03
الفرع الأول: ماهية النفقات العامة	03
الفرع الثاني: تعريف النفقات العامة	03
الفرع الثالث: ضوابط الانفاق العام	04
المطلب الثاني: تقسيمات ومحددات النفقات العامة	05
الفرع الاول: تقسيمات النفقات العامة	05
الفرع الثاني: محددات النفقات العامة	05
الفرع الثالث: تزايد النفقات العامة	06
المطلب الثالث: مضمون السياسة المالية	09
الفرع الاول: تعريف السياسة المالية	09
الفرع الثاني: تطور السياسة المالية	09
الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية	09
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته	11
المطلب الأول: النمو الاقتصادي ومحدداته	11
الفرع الأول: ماهية النمو الاقتصادي	11
الفرع الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي	11
الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي	12
المطلب الثاني: محددات ونظريات النمو الاقتصادي	13
الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي	13

الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي	14
الفرع الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	16
المبحث الثالث: أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي	19
المطلب الأول: الانفاق العام والطلب الكلي	19
الفرع الأول: تعريف الطلب الكلي	19
الفرع الثاني: مكونات الطلب الكلي	19
الفرع الثالث: النظرية الكينزية في الطلب الكلي	20
المطلب الثاني: تأثير الانفاق العام والنمو الاقتصادي	21
الفرع الأول: هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي	21
الفرع الثاني: علاقة السياسة المالية بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي	22
الفرع الثالث: نموذج LM_IS على المدى الطويل والمدى البعيد	23
المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة	25
خاتمة الفصل	26
الفصل الثاني:نمذجة أثر النفقات على النمو الإقتصادي في الأجلين الطويل و القصير بإستخدام ARDL	
تمهيد	28
المبحث الأول :تحليل تطور متغير دراسة النفقات العامة و النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2020	29
المطلب الأول :النفقات العامة في فترة 1990-2020	29
المطلب الثاني :النمو الإقتصادي في فترة 1990-2020	31
المطلب الثالث :تقديم لمنهجية نماذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	33
المبحث الثاني : قياس آثر النفقات العامة على النمو الإقتصادي بإستخدام نماذج ARDL في الفترة 1990-2020	34
المطلب الأول :دراسة إحصائية وصفية للنمو الإقتصادي ولإنفاق العام في الجزائر	34
الفرع الأول :مؤشرات الإحصاء الوصفي	34
الفرع الثاني :تقدير طبيعة وقوة العلاقة الخطية مابين النفقات العامة و النمو الإقتصادي	35
المطلب الثاني :إختبارات الإستقرارية للسلسلتين الزمنيتين للنفقات و النمو	37
الفرع الأول :إختبار الإستقرارية لسلسلة الزمنية معدل النمو	37
الفرع الثاني :إختبار الإستقرارية لسلسلة الزمنية للإنفاق DEP	45

المطلب الثالث :تقدير نموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLللنمو الإقتصادي في الجزائر	50
الفرع الأول :المفاضلة بين صيغ الARDLللعلاقة المدروسة	50
الفرع الثاني :نتائج تقدير النموذج الأفضل ARDLالممثل لعلاقة النمو الاقتصادي الجزائري	51
المطلب الرابع : اختبار العلاقة التكامل المشترك ما بين الانفاق والنمو الاقتصادي الجزائري	52
الفرع الأول: اختبارات تشخيص البواقي.	52
الفرع الثاني:إختبار الحدود F-aunds test للتكامل المشترك مابين الإنفاق والنمو	55
خاتمة	59
قائمة المراجع	62

قـائمة الـأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تطابق بين العرض الكلي والطلب الكلي	21
1-2	تطور النفقات العامة و النمو االقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2020	32
2-2	التمثيل النقطي لنتائج مصفوفة الإرتباط	36
3-2	معادلة الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية بدلالة الإنفاق العام	51
4-2	نتائج إختبار توزيع الطبيعي	55

قائمة الإختصارات و الرموز

الرمز أو الإختصار	التعريف
TC	النمو الاقتصادي
DEP	الإنفاق العام
DTC	النمو الاقتصادي بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى
DDEP	الإنفاق العام بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

قـائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	المؤشرات الإحصائية الوصفية للنفقات العامة و النمو الاقتصادي	34
2-2	مصفوفة الارتباط الخطي بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي	35
3-2	إختبار الاسقرارية بوجود معامل الاتجاه العام و القاطع	37
4-2	إختبار الإستقرارية النمو بوجود قاطع	38
5-2	النموذج الأول بدون قاطع و بدون اتجاه عام	40
6-2	إختبار الإستقرارية بعد إجراء الفرق الأول بوجود معامل الإتجاه العام والقاطع	41
7-2	إختبار الإستقرارية بوجود قاطع	42
8-2	النموذج الثالث بدون قاطع وبدون إتجاه عام	43
9-2	إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للنفقات العامة بوجود معامل الإتجاه العام و القاطع	45
10-2	إختبار إستقرارية سلسلة الزمنية للنفقات العامة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى بوجود معامل الإتجاه العام و القاطع	47
11-2	لنموذج الموالي لإختبار الإستقرارية بوجود القاطع	48
12-2	أفضل صيغ ARDLمقدرة للعلاقة المدروسة	50
13-2	نتائج إختبار Breusch-Godfrey	52
2-14	إختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء	54
15-2	إختبار الحدود F-Bbounds teest	55

مقدمة

مقدمة

يعتبر الانفاق العام من اهم أدوات السياسة المالية التي من خلالها يمكن التأثير على مستويات الطلب، التشغيل، والدخل القومي ومن ثم على النمو الاقتصادي. اذ يعتبر الانفاق عالما بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بالتغيرات في أسعار النفط والطلب العالمي عليه. إن الجزائر وكغيرها من دول العالم وفي بداية الاستقلال تبنت نهجا اقتصاديا واشتراكيا حيث قامت بسياسات تنموية جد مهمة معتمدة على قطاع النفط كمصدر أساسي تمويلي من خلال اعتمادها على المخططات التنموية منذ الاستقلال الى غاية سنة 1992،

وحققت الجزائر نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الاقتصادية بحيث تمثل زيادة النمو الاقتصادي هدفا لأي سياسة اقتصادية تضعها الدول للتطوير من اقتصادها وهذا يعد المؤشر الأقرب لقياس الأداء الاقتصادي لتلك الدولة، تعد الجزائر من بين الدول التي اتبعت نهج التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال اتباع أسلوب التحليل الكينزي الذي يقر بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بالاعتماد على سياسة الانفاق العام وهذا لاستهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فان ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرصة عمالة الحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج، حيث تسعى دائما الجزائر للارتكاز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأساسي لعجلة الاقتصاد لكونه القطاع المحفز للنمو في الجزائر. ومن هذا المنطلق ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الالفية الثالثة شرعت الجزائر في سياسة الانفاق العام التوسعية. فقد اتبعتها انطلاقا من سنة 2001 والتي تجسدت في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001_2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005_2009 والبرنامج الخماسي 2010_2014 بالإضافة الى توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015_2019 وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016_2030.

أ. اشكالية الرئيسية:

ما هو أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الثلاث العقود ال أخيرة؟

ب. أسئلة فرعية:

- ✓ كيف نقيم سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2020_1990؟
- ✓ ما هو التأثير النسبي لكل من أقسام الانفاق على النمو في الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟
- ✓ هل توجد علاقة توازنيه على المدى الطويل بين الانفاق والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

ت. فرضيات الدراسة:

-اتبعت الجزائر عدة سياسات للإنفاق كانت مرتبطة بشكل أساسي مع سعر البترول، وكانت أكثر سياسة توسعية مقترنة بفترة البرامج الإصلاحية الخماسية من 2001 -2014؛

- يرتبط النمو في الناتج الداخلي إيجابا مع التوسع في مختلف اقسام الانفاق في الجزائر؛
- باستخدام نماذج ARDLيمكن اختبار التكامل المشترك بين حجم الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر في فترة الدراسة؛

ث. مبررات اختبار الموضوع:

مبررات اختيار الموضوع:

_يعتبر الانفاق العام من اهم ادوات السياسة المالية وبه تاثر على مستويات الطلب، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق هذا الا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الانفاق العام؛

_جاء مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو بعدما عانت الجزائر من ازمات على الصعيد الاقتصادي؛

ج. اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في استنتاج نموذج يستخدم لتحديد العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نماذج الARDL المبني على اختبار حدود التكامل المشترك وتحديد العلاقة الترابطية بين المتغيرين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

خ- اهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف وكذا ابراز النقاط المهمة في مجال تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي ومن اهم هذه الأهداف ما يلي:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتطوره في الجزائر.
- الكشف القياسي لتأثير سياسة الانفاق العام على التنمية الاقتصادية.
- التعرف عل اهم المفاهيم الأساسية لحول سياسة الانفاق العام

د- حدود زمانية ومكانية:

- ✓ الحدود المكانية: تتمثل في الاقتصاد الجزائري
- ✓ الحدود الزمانية: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 1990_2020

ذ- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في اعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث يظهر الجانب النظري في البحث باستخدام المنهج الوصفي الذي تم من خلاله عرض النظريات النمو الاقتصادي والتعرف على مفاهيم الانفاق العام، ثم استخدمنا المنهج التحليلي الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج وكذلك بغية التعرف على أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ز- مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا كمراجع على كتب ومقالات ومذكرات في فرع الاقتصاد الكلي والاقتصاد العام ونظريات الاقتصاد والتحليل الاقتصادي.

ر- صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من مواجهة عراقيل اثناء إنجازه ومن اهم الصعوبات التي واجهتنا خصت الجانب التطبيقي وهي صعوبة الحصول على الاحصائيات والبيانات ذات صلة بالبحث، هناك نوع من غياب المعلومات والإحصاءات من ناحية تقيم أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي.

س- هيكل الدراسة:

- ✓ الفصل الاول: تم التطرق في هذا الفصل الى الجانب النظري، وكان تحت عنوان مدخل نظري لسياسة الانفاق العام وأثرها على النمو. وقد قسم الى مبحثين المبحث الأول بعنوان مفاهيم أساسية للإنفاق العام والنمو الاقتصادي. والمبحث الثاني دراسات سابقة
- ✓ الفصل الثاني: بعنوان دراسة قياسية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقسم الى مبحثين الأول تم التعرف فيه على الأدوات والمتغيرات والطريقة المتبعة في الدراسة اما البحث الثاني بعنوان علاقة الانفاق العام بالنمو.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

والدراسات التطبيقية

تمهيد:

يعتبر الانفاق العام من أحد البنود الرئيسية التي تدعم النمو وهذا من خلال الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي بالإضافة الى انه يعتبر أحد محددات الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة وبفضله يمكن الوصول الى حالات التوازن الاقتصادي ، وتستخدم الدولة الانفاق العام لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من استقرار النمو الاقتصادي وعدالة في توزيع الدخل ، حيث انه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان وللحد من البطالة وكذلك تحسين مؤشرات الدخل الفردي وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من اهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي .

ومن هذا المنطلق بدا التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدا الطلب يخلق العرض.

المبحث الأول: عموميات حول الانفاق العام

اختلف مفهوم الانفاق العام من بلد الى اخر ومن مدة زمنية الى أخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث التقسيم او المحددات وهذا لاختلاف مفهومه من فكر اقتصادي الى اخر، وبناء على هذا سنتناول في هذا المبحث مختلف الجوانب المحددة لمفهوم الانفاق العام واهم تقسيماته ومحدداته.

المطلب الاول: الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

الفرع الأول: ماهية النفقة العامة

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، كما انه ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء الو النفقات لعامة تحديد حجم النفقات العامة ومختلف أنواعها.[1] ان الدولة في سبيل مواجهة اشباع الحاجات العامة تقوم بقدر من النفقات العامة سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات او من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية او خارجية لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية كمساعدة الاسر محدودة الدخل بقصد تصحيح ما يقع من اختلال في توزيع الدخل او من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة للأفراد او بعض وحدات الاقتصاد الخاص.[2]

الفرع الثاني: تعريف الانفاق العام

لقد وردت العديد من التعريفات للإنفاق العام لنجد من يعرفه بأنه "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة ".

ويعرف أيضا على "انه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او حد تنظيماتها بهدف اشباع حاجة عامة".[3]

وتعرف النفقة العامة على انها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد

[1] بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 _2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دالي براهيم الجزائر، ص30

[2] معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة لطلبة السنة الثالثة ل م د، جامعة قسنطينة وكلية الحقوق، ص 4

[3] زراري نورالدين جابة احمد، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 10، العدد 2(2017) ص745،746

اشباع حاجة عامة".[1]

الفرع الثالث: ضوابط الانفاق العام

لكي يحقق الانفاق العام هدفه المنشود يجب عليه ان يحقق غايتين أساسيتين هما تحقيق أكبر قدر من المنعة العامة، والغاية الثانية هي تحقيق الاقتصاد في النفقة مع وجود ترخيص وقانون يضبط هذا الانفاق. [2] ولا يتجسد ذلك الا من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المتلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة الى أوجه المنفعة دون اسراف ولا تبذير.

وإذا تم احترام هذا الضوابط فإننا نكون قد وصلنا الى الانفاق العام الرشيد او الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام. [3]

أولا: قاعدة تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع

ويراد بذلك ان المنفعة العامة يجب ان ترمي الى تحقيق او توفير أكبر منفعة ممكنة لأكبر عدد ممكن من افراد المتجمع وبذلك لا يجوز ان تنفق أموال الدولة لصالح فئة او جماعة او هيئة معينة الا إذا ترتب على ذلك الانفاق تحقيق نفع عام. هذا من جانب ومن جانب اخر يجب ان يهدف الانفاق الحكومي الى حقيق اقصى منفعة اجتماعية ممكنة، فالدولة كالأفراد لا يجوز لها ان تنفق على أمور لا يرجى منها نفع.

ثانيا: قاعدة الاقتصاد في النفقة

ويراد بهذه القاعدة ان يحترم القائمون على الانفاق سياسة ترشيد الانفاق الحكومي والاستخدام الأمثل او العقلاني للنفقة العامة. ولا يعني ذلك الامتناع إذا ما كانت له ضرورة في أي وجه من واجه نشاط الدولة بل اعتماد تحقيق أفضل منفعة بأقل تكلفة ممكنة. أي بمعنى اخر الابتعاد عن كل تبذير او اسراف.

ثالثا: قاعدة الاجازة (الترخيص)

[1] العياطي جهيدة، الانفاق العام والنمو الاقتصادي... علاقة ترابط ام انفصال في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث والدارسات التجارية، جامعة تلمسان، العدد الثالث (2018)، ص129

[2] حداب محي الدين، ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصاد في الجزائر في ظل ازمة النفطية الراهنة مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة معسكر

[3] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران ص43

ويراد بذلك ان النفقة العامة لا يجوز صرفها من قبل الدولة او احدى الأجهزة الإدارية التابعة لها الا بعد موافقة السلطة المختصة بذلك وهي السلطة التشريعية من خلال اعتماد مشروع الموازنة العامة وصدور قانون يتضمن كافة النفقات والايرادات التي يجاز للحكومة انفاقها او تحصيلها يسمى بقانون الميزانية العامة. وتتضمن القوانين المالية الخاصة بالموازنة في أي دولة كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة واجراءاتها والسلطة المختصة بالرقابة على تنفيذ النفقة العامة وانواعها. [1]

المطلب الثاني: تقسيمات ومحددات النفقات العامة

ازدادت أهمية النفقات العامة مع تطور دوز الدول وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ونظار أيضا لتنوع و تزايد النفقات العامة واختلاف اثارها

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

قسم المشرع الجزائري الانفاق العام للدولة الة نفقات التسيير ونفقات التجهيز. ويقصد بنفقات للتسيير، تلك النفقات الازمة لتسيير المرافق العامة للدولة والهيئات التابعة لها بصفة عادية ومستمرة، كأجور الموظفين والصيانة ومعدات المكاتب وغيرها. وبالتالي هذه النفقات لا تعتبر منتجة وأنها تسعى الى السير الحسن لمصالح الدولة من الناحية الإدارية.

اما نفقات التجهيز او بالأحرى الاستثمار، فهي النفقات التاي تؤدي الى تنمية ثروة الجهة التي تقوم بإنفاقها أي انها لا تهتم بضمان استمرارها وانما الى تحسين تجهيزها، وهذه النفقات على العموم إنتاجية اما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الاقتصادي (استصلاح الأراضي، مركب، مصنع، وغيرها)، واما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الاجتماعي والثقافي (مستشفيات، مدارس، سدود، وغيرها)، غير ان هذه النفقات لا يمكن اعتبارها منتجة كنفقات التجهيز العسكري.[2]

الفرع الثاني: محددات النفقات العامة

1_ قدرة الدولة في الحصول على إيرادات والمقدرة المالية للدولة

من الطبيعي ان يتحدد حجم النفقات العامة بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات (العادية والغير العادية).

[1] رائد ناجي، علم المالية والتشريع المالي في العراق، كلية القانون _جامعة الفلوجة، الطبعة الثالثة 2017، ص 19،20
[2] زراري نورالدين، جابة احمد، مرجع سبق ذكره، ص752،753.

وتجدر الإشارة هنا الى ان الدولة تكون شانها شان افراد القانون الخاص من حيث تحديد انفاقها بمقدراتها المالية، ولكن من المفيد ان نشير الى ان الدولة تتمتع بقدر مبير من المرونة من الانفاق نظرا لما لها من سلطة السيادة في فرض متخلف الضرائب والرسوم، والاقتراض من السوقين المالية والنقدية، علاوة على إمكانية لجوئها الى الإصدار النقدي، تختلف فيه عن الافراد في هذا المجال.

2_ مستوى النشاط الاقتصادي

كان الفكر الاقتصادي حتى عام 1936 يؤمن بوجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة.

اما بعد ضهور النظرية الكينزية فقد أصبحت النفقات العامة أحد الأسلحة الهامة التي يمكن استخدامها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، ففي فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي تلجا الدولة الى إنقاص حجم النفقات لتجنب ظهور الاثار التضخمية فيها او على الأقل الاقلال منها، وفي فترات الكساد تلجا الدولة الى زيادة حجم النفقات العامة بالقدر للازم لرفع مستوى الطلب الفعلي فيها بما يسمح بتحقيق التوظيف الكامل. وبالتالي أصبحت الحالة الاقتصادية التي تعيشها الدولة ومستوى نشاطها الاقتصادي أحد محددات زيادة حجم نفقاتها العامة.

3_ ضرورة الحافظة على قيمة انقود

كان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يعطي أهمية كبرى للسياسة النقدية باعتبارها وسيلة فعالة تسمح بتحقيق هدف عام هو المحافظة على قيمة النقود أي منع تدهور قوتها الشرائية. النظرية الكينزية لم يعد يعطيها نفس الأهمية، الا ان هنالك وسائل أخرى لتحقيق الهدف ذاته، وفي مقدمتها حجم النفقات العامة.[1]

الفرع الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة

1- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين مختلفتين بنسبة اقل منها او بدون عبئ جديد، ويمكن لهذه الزيادة ان

[1]محمد خير الحكام، المالية العامة 1، الجامعة الافتراضية السورية، ص 72،73

تشير الى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدامات العامة.

- **الأسباب الاقتصادية**

تعد هذه الأسباب الاقتصادية من اهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة في النفقات العامة، زيادة الدخل الوطني، التوسع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية. حيث تمكن زيادة الدخل الوطني من زيادة ما تقتطعه منه الدولة في شكل أعباء عامة، حتى وان لم تزد من حجم الضرائب، وتشجع هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة انفاقها في جميع المجالات.

- **الأسباب الاجتماعية**

تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى تؤدي الى زيادة النفقات العامة للدولة، فالانتقال من دور الدولة الحارسة الى دور الدولة المتدخلة ثم المنتجة، أدى الى ظهور سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة، ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي اضافة الى الموازن الاقتصادي.

ولم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل بل تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المتخلفة من صحة، تعليم، ثقافة، واسكان ...الخ، ومن اهم النفقات الاجتماعية في الدول النامية ما يطلق عليه لهيكل الأساسي ذو الطابع الاجتماعي وتتضمن الصحة، الثقافة، التعليم، ونفقات الضمان الاجتماعي التي تحاول الدول ان يستفيد منها جميع الأفراد وانتقضي على جميع المخاطر التي يتعرضون لها. [1]

- **الأسباب السياسية**

زاد اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وتوفير العديد من الخدمات اللازمة لها الى جانب التعددية الحزبية (حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول) يقود الحزب الحاكم الى تكثيف المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، والى افراط في التوظيف ما يصحبه تزايد في النفقات العامة، كما ان مبدا مسؤولية الدولة امام القضاء كان له أثره في زيادة الانفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة .ومن ناحية أخرى فان اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة

[1] بونوار بومدين، النفقات العام على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980_2008، جامعة بوبكر بالقايد تسلمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 43،44.

عدد الدول المستقلة وتطور أهميته في العصر الحديث بالإضافة الى تعدد المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة، والمنظمات الإقليمية المتعددة أدى الى زيادة الانفاق العام على هذه المجالات .[1]

2- الاسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في مجموعة من العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة ،وهي كالتالي:

- **تدهور قيمة النقود :**

يؤدي تدهور قيمة النقود الة انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل ،وهو مايؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقة أو الزيادة في الأعباء العامة.

- **زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها :**

يترتب على زيادة مساحة إقليم الدولة (ضم أراضي جديدة ،إستراد جزء من الإقليم ،.....) و زيادة عدد سكانها زيادة حجم النفقات العامة ،لأن على الدولة أن تلبي إحتياجات مواطنيها الجدد من أمن وتنمية و تعليم دون ان يزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة ،أو يتحسن مستوى معيشتهم .[2]

- **التغيير في أساليب وو كيفيات وضع الميزانيات :**

كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية ، أي تخصيص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها في الميزانية العامة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

لكن بعد إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يوجب ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها دون تخصيص في الميزانية ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل و لم تكن تظهر في الميزانية . وعليه

[1] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 56،55.
[2] براق عيسى ،بركان انسية ،ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر :تطورها ،اسبابها و متطلبات ترشيدها ،ص 114،113

فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعتبر زيادة ظاهرية إقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة .[1]

المطلب الثالث: مضمون السياسة المالية

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

يمكن تعريف للسياسة المالية بانها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (والاجتماعية والسياسية) خلال فترة معينة، ومعنى ذلك انه يقصد بالسياسة المالية "الطريف الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الانفاق العام وتدبير وسائل تمويله كمل يظهر في الموازنة العامة لدولة ".

وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه "استخدام الحكومة للإيرادات العامة والانفاق الحكومي او العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي، والتنمية، والعدالة في التوزيع، وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد (الانكماش).[2]

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية

نشأت الحاجة الى وجود علم المالية العامة كعلم قائم بذاته ليكون مجالا للدراسة والتحليل مع تطور مفهوم الدولة وتزايد دورها في النشاط الاقتصادي حيث أصبحت الدولة في كثير من البلدان مشروعا مؤثرا في أداء الاقتصاد القومي وتطوره , وان هذا المشروع غالبا ما ينطوي على تدفقات مالية كبيرة من شانها ان تترك تأثيراتها على سائر المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد القومي , اذ تعد الدولة مؤسسة تشكل نظاما كبيرا داخل النظام الاقتصادي .وقد تطور هذا العلم من علم يبحث في نفقات الدولة وايراداتها في ظل نظريات اقتصادية تحد من دور الدولة في النشاط وفي ظل هذا التطور ارتبط دور المالية العامة بدور الدولة و ما تتبناه من مبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية .[3]

---

[1] لوني نصيرة ،محاضرات المالية العامة ،الصادرة في27/10/2016 ، تاريخ الإطلاع 21/03/2022 ، 12:30 مساءا ، https//:almeri.comm

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، جامعة 6اكتوبر وكلية التجارة جامعة عين الشمس، الطبعة الأولى، ص43

[3] حدادي عبد اللطيف، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، ص 23 ,25 ,26

الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية

تتجسد أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات مهمة ورئيسية تستطيع الدولة من خلالهم توجيه الاقتصاد الوطني، وتتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة والايرادات العامة وأخيرا الموازنة العامة ويمكن تعريف هده الأدوات كما يلي:

- **النفقات العامة:** تعرف بانها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، او انها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقها شخص عام بقصد تحقق منفعة عامة.
- **الإيرادات العامة:** يقصد بالإيرادات العامة جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة، سواء كانت في شكل إيرادات اقتصادية او سياسية، والتي ترد الى الخزينة العامة بصورتها النهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الإنفاقي العام.
- **الموازنة العامة:** تعتبر الميزانية العامة للدولة من وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف الى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والايرادات الازمة لتغطية هذه النفقات خلال فترة مقبلة عادة ما تكون سنة، بمعنى انها وثقيه تقديرية لنفقات وايرادات السنة المقبلة مقدمة من السلطة التشريعية.[1]

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الاساسية التي تسعى خلفها الحكومات و تتطلع اليها الشعوب ، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ،اذ يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المعيشي للمجتمعات ،كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها ،و يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره ،كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية ،الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية ،البحث العلمي ،الصحة التعليم ... و بالتالي صارت عملية تحقي مستوى نمو لا باس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر ...تحاول هذه الورقة البحثية ان تقدم باختصار تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي ، خصائصه ، محدداته .

[1] رقاب طارق، أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990_2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 32_ (02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 207, 208

المطلب الاول: النمو الاقتصادي ومحدداته

الفرع الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرأة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين اولهم "روبرت مالتوس " سنة 1798 في كتابه " مبدأ الأمة " وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

الفرع الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على اساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير.

وعلى هذا الأساس، يعرفه فيليب بيروة:" هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي ".

أما كوسوف فيقول: "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي ".

ويؤكد بونيه: " أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة".

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: " هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي ".

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

_متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام

_ متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

ويعتبر الارتفاع و الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي ولا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي ،فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصاداتها تنخفض وذلك يرجع

بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية و بحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي ،ولا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي ،لأن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أولا. [1]

الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

* لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائدات النمو المتحققة ونصيب كل فرد منها، أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي بشكل محدد وصريح.

* النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة، خاصة في ضخ المزيد من الاستثمارات، او التخطيط له.

*التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي، وتقوم أساسا على تدخل الدولة وتمويلها لعمليات التنمية في معظم القطاعات.

*النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن الدولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطراد.

*يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر تنظيما وسهولة.

* النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من الفرص الاستثمار للمجالات ذات العلاقة

*يلعب النمو الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في المحافظة على الأمن الوطني[2]

المطلب الثاني :محددات و نظريات النموو الاقتصاد

الفرع الاول: محددات النمو الاقتصادي

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق ذكره، ص67
[2] فاروق بن صالح الخطيب، مرجع سبق ذكره،ص332،330.

بصورة عامة هناك عناصر يستلزم توافرها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر سوف تلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار، وهي:

أ_ كمية رأس المال المادي المتاحة:

إن المزيد من الأدوات المعاونة في عمليات الإنتاج تميل إلى أن تؤدي المزيد والمزيد من الناتج والسلع والخدمات، وعلى ذلك أصبح الناتج للفرد، من التراكم رأس المال مرتفعا، إلى الحد الذي اعتبر في وقت ما أن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو. وعموما فطالما تتوافر لأي مجتمع فرص الاستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل، فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس مال حقيقي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك آثر رأس المال المادي في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في غضون القرن الماضي فبالرغم من الكميات الضخمة من رأس المال المادي المستخدم في تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الأمريكي، إلا صن نسبة الناتج لرأس المال قد طلبت ثابتة ولم تتدهور، وبالمثل فلم يكن ثمة اتجاه تنازلي في معدل العائد على رأس المال، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية، وهي أن فرص الاستثمار في السلع الرأسمالية.

8_ الابتكار والاختراع:

إن المعرفة والابتكار الجاديين يمكن أيضا أن يساهما وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل القومي وتتضح رؤية ذلك من خلال ملاحظة آن جزءا من موارد المجتمع الموجودة لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للتقادم، وبالتالي فإن الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية، لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال، وهنا فإن هذا النوع من الزيادة في الدخل يمكن أن يتحقق إما من خلال تقدم المعرفة الفنية داخل المجتمع وإما من خلال استيرادها من الخارج.

ج_ نوعية رأس المال البشري:

يعتبر عنصر العمل كأحد عناصر الانتاج المتناسقة ومن مداخلات العملية الانتاجية، الا انه في حقيقة الامر يختلف من نوع الى اخر من الميكانيكي الماهر الى المهندس او الى الاستاد. وذلك نظرا لان ما ينتجه اي منهم في وحدة.[1]

[1]فاروق بن صالح الخطيب، دراسات متقدمة في لنظرية الاقتصادية الكلية، جدة، السعودية،1435ص332،330

الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي

هناك العديد من المعوقات ندكر منها على المثال ما يلي:

1/ التعليم:

لا جدل في أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير. وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبة لقوة العمل. إن شخصيا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لابد من أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، كما أن مديرا متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيها، هو أكثر فاعلية بكثير في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مدخلات معينة من مدير يجهل هده الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.

2/ الصحة:

من الثابت تاريخيا أنن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيادي العاملة ، و يكون الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين أكثر فاعلية ، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع مقارنة عندما يكون هدا المستوى متدنيا ، يبد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في مستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف .فالمكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة ،لأنها تعمل في نفس الوقت على تخفيض معدلات الوفيات ،و بالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان ،و على المدى القصير فإن هدا المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات ، تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

3/ حجم ونوعية الموارد الطبيعية:

يمكن القول أن الموارد الطبيعة ذات أهمية خاصة لعملية النمو ذلك لأن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها أو الاستفادة منها في عملية النمو.

لذلك فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعة يعتبر وسيلة مهمة لدعم النمو، بل ومن المشاهد علميا أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.

4/ التكنولوجيا المتاحة:

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل ،فلا بد من أن يكون النمو أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية ،وما ذلك إلا لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج ،و التوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا .و هنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية و التقدم التكنولوجي ،حيث يمكن لها ان تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة و متطورة في الدول الأكثر تقدما ،إن مثل هدا الوضع ذو دلالة هامة عند تحديد إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في الدول النامية لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه و إختباره و تطيره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي و فاعليته في تقديم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحددة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو، كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستورة للتكنولوجيا ،ومن خلال هذه المقومات للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض الدول ،وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائقا للنمو.

5/ الأنظمة والإجراءات الحكومية:

حيث يلاحظ في الكثير من الدول النامية سيطرة الأنظمة والإجراءات الحكومية على مناخ الاستثمار والتنمية بشكل متزايد، أو مبالغ فيه أو عقيم، كما أنه مازال بعضها الذي ينظم النشاط الاقتصادي في حاجة إلى تحديث أو تطوير ما يعني أن تركها بهذه الحالة سوف يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي أو فشله.[1]

الفرع الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

[1]فاروق بن صالح الخطيب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ص332،330.

أولا: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

*سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية

*التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم

* الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي

*حالة السكون :اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ،ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستقر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ،و يتوقف التراكم الرأسمالي ،و يستقر السكان ،و يصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي ،وتقوده إلى حالة السكون ،أما ريكاردو و مالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة ،الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية .في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع ، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي ،أو يستقر عدد السكان وتسود حالة السكون

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

_ تجاهل الطبقة الوسطى.

_إهمال القطاع العام.

_إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

_القوانين غير حقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.

_خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

_عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترضت الكلاسيك حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، اي الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر كما في حالة النمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

ثانيا: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

في الأزمة الاقتصادية سنة 1929 أحدث **"جون مينارد كينز"** ثروة فكرية، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة، فيطلب بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد من خلال الانخفاض في معدلات النمو فحسب **"كينز"** يجب على الدولة ان تتدخل للتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي من جديد في حالة الكساد.

ولقد قرر **"كينز"** في تحليله لمشاكل النمو في الدول المتقدمة أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل، مالم تلعب الحكومة دورا كبيرا في توجه الاقتصاد الوطني، مستندا على سيادة نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية، وبهذا ركز **"كينز"**على الآثار المترتبة على الاستثمار مجال الطلب الكلي الفعال.

ثالثا: الفكر المعاصر في النمو الاقتصادي:

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابتا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[1]

[1]بن وليد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسات قياسية (1971_2016) مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _جامعة احمد _ادرار_الجزائر، 2019ص14.

المبحث الثالث: أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي

تمهيد:

إن هدف أي حكومة تحسين رفاه شعوبها و توفير ضوريات الحياة و لتحقيق هذا تعمل الدولة دائما على زيادة إنتاجها المحلي الإجمالي و زيادة نشاطها الإقتصادي و رفع إنتاجية قطاعاتها .و هذا من خلال نظرية النمو الداخلي التي تتضمن تحولات كبيرة في تفسير ألية النمو الاقتصادي ،اعطى الدولة بعدا في المساهمة في تطور النشاط الإقتصادي ،وهذا من خلال التحليل الكينزي الذي يقر بأن السياسة المالية أقرت بأن الإنفاق العام يلعب دورا أساسي في النمو الإقتصادي ،حيث تعتبر أي زيادة في حجم النفقات العامة تأثير على النمو الإثتصادي ،ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى الإنفاق العام بإعتباره من مكونات الطلب الكلي من خلال الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري ومن ثم تأثيره التوازن من خلال سوق السلع و الخدمات و سوق النقود و التوازن الكلي

المطلب الأول: الانفاق العام والطلب الكلي

الفرع الأول: تعريف الطلب الكلي

قد يشير الطلب الكلي من ناحية الى الانفاق المخطط او المرغوب فيه من قطاعات الاقتصاد القومي عند المستويات المختلفة للدخل القومي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. ومعنى ذلك ان الطلب الطلي يتغير بتغير مستوى الدخل القومي، كما انه قد يكون أكبر من الانفاق الفعلي او اقلل منه او مساويا له.[1]

الفرع الثاني: مكونات الطلب الكلي

- **الانفاق الاستهلاكي:**

تعبر العنصر الأول والرئيسي من عناصر الطلب الكلي، ويشمل على مجموع ما ينفقه كافة افراد المتجمع من النقود على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، لتامين حاجياتهم خلال فترة زمنية معينة. ويعتبر الدخل المتاح المحدد الرئيسي للاستهلاك، اذ يزيد الاستهلاك بنسبة اقل من نسبة الزيادة في الدخل، بمعنى ان المستهلك لا يلجا الى زيادة او تخفيض استهلاكه بنفس نسبة تزايد وتناقص دخله.

[1]محمود يونس، احمد محمد مندور، محمد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص40

- **الانفاق الاستثماري:**

هو الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات بالإضافة الى التغير في المخزون مثل المواد الأولية، السلع الوسطية والنهائية خلال فترة زمنية معينة.

ويعتبر الاستثمار كثاني مكون رئيسي لعناصر الطلب الكلي، لان أي تغير في حجم الاستثمار يؤثر في مستوى الطلب الكلي، وفي مستوى اناتج القومي كما يمكن ان يؤثر حجم الاستثمار أيضا على رصيد السلع الرأسمالية وبالتالي على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

- **الانفاق الحكومي:**

يلعب القطاع الحكومي دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي، وتخفيض الضرائب "السياسة التوسعية " والتي تتبعها الحكومة في حالات الانكماش والركود التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. اما تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب فتعرف ب "السياسة الانكماشية " وهي التي تتبع في حالات التضخم. وكلتا السياستين التوسعية والانكماشية واللتان تقومان على استخدام الانفاق الحكومي والضرائب يدخلان فيما يعرف بالسياسة المالية.

- **صافي الانفاق الخارجي**

يعتبر القطاع الخارجي النافذة التي يتفاعل من خلالها الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات الدول الأخرى، بحيث يستورد من الخارج ما لا يستطيع انتاجه او ما ينتج بكميات غير كافية من سلع وخدمات وفي المقابل تصدير ما يزيد عن حاجة الاقتصاد من سلع وخدمات.[1]

الفرع الثالث: النظرية الكينزية في الطلب الكلي

انطلق كينز في بناء نظريته في الطلب الكلي من رفضه لقانون ساي الشهير: العرض يخلق الطلب المساوي له. وهي مقولة التي تصاغ على أساسها الكلاسيك نظريتهم في الدخل والتشغيل القائمة على فكرة التطابق بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث يكون الدخل دائما عند مستوى التشغيل الكامل للموارد كما يبين الشكل (1) هذه الفكرة

[1]نجاح الهزايمة، رشا أبو شاويش، تقدير الطلب الكلي للاقتصاد الأردني، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، المجلد1 العدد1 كانون الأول 2019 ص34،33،32.

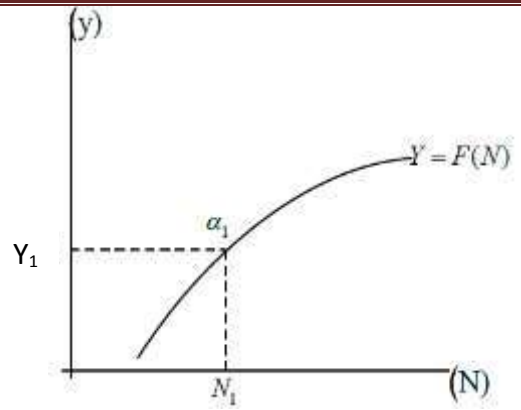

الشكل رقم(1-1): التطابق بين العرض الكلي والطلب الكلي

ان كل نقطة على منحنى دالة الإنتاج فيشكل (1) تبين التساوي او التطابق بين العرض الكلي والطلب الكلي. كما انها تعكس الاستخدام الكلي للطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

تبين (a1) ان هناك توظيف كامل للموارد (N1) يحقق اقصى انتاج يكون الدخل عنده ثابت عنده مستوى التشغيل الكامل. يبين ان كينز قد رفض هذه المقولة برفضه بداية لقانون ساي وبالتالي رفضه لنظرية العرض الكلي الكلاسيكية. ومن ثم رفض كينز فكرة التطابق بين العرض الكلي والطلب الكلي. وبدلا عن ذلك قدم كينز فكرة التقاطع بين العرض الكلي والطلب الكلي لتوضح مستوى توازن الدخل ومستوى التوظيف. وفي ذلك يذكر كينز في نظريته العامة ما يلي: "يتحدد مستوى التشغيل بنقطة التقاطع بين دالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلي". وفي حقيقة الامر فان تقديم كينز لفكرة التقاطع (مقص كينز) انما كان يؤسس لنظريته في الطلب الكلي كمحدد أساس لمستوى الدخل والتوظيف. [1]

المطلب الثاني: تأثير الانفاق العام والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف نموذج IS_LM

يعتبر نموذج IS_LM أداة تحليل كلي يستخدم لتحليل توازن الاقتصاد الكلي حيث يتكئ هذا النموذج على الفروض الأساسية التالية:

أ) سوق السلع والخدامات: ويعبر عنه منحنى IS الذي يصف بمنحنى التوازن ف سوق السلع وكل نقطة عليه تمثل نقطة توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر معين لسعر الفائدة وعند نقطة

[1] محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص 105،106.

التوازن يتحقق التساوي بين الطلب الكلي للسلع مع العرض من السلع او عندما يتحقق للتساوي بين الادخار والاستثمار ولذلك يسمى بمنحنى IS.

ولهذا المنحنى ميلا سالبا يعبر عن وجود علاقة عكسية بين الدخل (الناتج)وسعر الفائدة. عندما يرتفع سعر الفائدة مثلا فإن حجم الاستثمار ينخفض وبالتالي فإن الدخل ينخفض.

ب) سوق النقود: ويعبر عنه المنحنى (LM) الذي يصف التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود. ان كل نقطة على منحنى LM تمثل نقطة توازن للدخل عند سعر فائدة معين.

ولهذا المنحى ميلا موجبا بعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة.

ج) التوزان الكلي: الذي يتكون من توازن السلع وتوازن سوق النقود، وهذا التوازن بمثل توازن للدخل في جانب الطلب الكلي. وبيانيا فإن هذا التوازن يعبر عنه بالجمع بين منحنى IS ومنحنى LM، وتقاطعهما عند نقطة واحدة تمثل نقطة توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين. وفي الاقتصاد الكينزي فان سعر الفائدة يشكل حلقة ربط بين سوق السلع وسوق النقود، او حلقة الربط بين القطاع الحقيقي في الاقتصاد والقطاع النقدي.[1]

الفرع الثاني: هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي

عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا مما عكس دور الدولة وتطوره في متخلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومدى اسهامها في تحقيق مطالب التنمية ومن أهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي.
[2]حيث يرى بعض الاقتصاديون ان النشاط الحكومي يتميز بعدم وجود حافز الربح وغياب المنافسة مما يجعل الاستثمار العمومي اقل كفاءة من القطاع الخاص وبالتالي فان الزيادة في الانفاق العمومي يؤدي الى تباطء النمو الاقتصادي، لكن هناك فرق اخر من الاقتصاديين يرى عكس هذه الفكرة خاصة لما يتعلق الامر بالاقتصاديات النامية حيث لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي مالم تتدخل الدولة بتطبيق سياساتها . وتتميز سياسة الانفاق العام بانها تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع

[1]محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، جامعة صنعاء، ص230_231.
[2]بن عزة هناء، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية، وهو ما يجعل من هذا الانفاق سياسة اقتصادية لها ادواتها وأهدافها.

حيث تؤثر النفقات العامة في معدل النمو الاقتصادي، العكس بالعكس إذا انخفض معدل الانفاق الاستثماري العام. وهذا ما يفسر ضرورة زيادة معدلات الاستثمارات في الدول النامية وخاصة راس المال البشري.

الفرع الثالث: علاقة السياسة المالية بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي

تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والانفاق الحكومي والقروض العامة للتأثير في أنشطة المتجمع الاقتصادي بالطرق المرغوبة، وتهتم بتخصيص الموارد بين القطاع الحكومي والخاص واستخدامها تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. افترض كينز ان التوازن لا يمكن ان يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وانما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول الى الوضع التوازني المنشود.

ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد ان العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم الثلاثينات ومنه فان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي الى زيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.[1]

- **الدراسات السابقة:**

- **دراسة احمد حابي:** والتي جاءت بأثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر والتي هدفت الى قباس أثر مكونات الانفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي في الاجلين الطويل والقصير خلال الفترة (1970_2015) وقد كشفت النتائج التطبيقية ان الانفاق العام بنصفيه الاستهلاكي والاستثماري يسهم في دعم النمو الاقتصادي في الاجل القصير. اما في الطويل فلم يثبت وجود تأثير للإنفاق الاستهلاكي العام على النمو الاقتصادي.

[1] فاروق بن صالح الخطيب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ص 177،178.

- **دراسة العياطي جهيدة:** الانفاق العام والنمو الاقتصادي ...علاقة ترابط ام انفصال في الاقتصاد الجزائري حيث هدف هذا البحث الى دراسة ام الاثار التي تحدثها النفقات العامة في النمو الاقتصادي من خلال مكونات هذه النفقات بين تلك الموجهة لجانب التسيير والأخرى الموجهة لجانب التجهيز وخلصت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها ان النفقات العامة الاجمالية تؤثر بنسب معتبرة على النمو الاقتصادي وان نفقات التسيير تمتلك أكبر أثر على النمو الاقتصادي بالمقارنة مع نفقات الاستثمار.
- **دراسة بن عزة هناء:** أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990_2014) هدفت هذه الدراسة الى استكشاف أثر الأنفاق الحكومي (الاستهلاكي ولاستثماري) على للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2014 وقد توصلت الدراسة الى ان الانفاق الحكومي والاستثماري له أثر سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط والطويل.
- **دراسة زراري نورالدين جابة احمد:** أثر الانفاق العام على للنمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة (2001_2014) والتي هدفت بشكل رئيسي الى تحليل أثر الانفاق العام على للنمو الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة الى ان الإنفاق العام عرف تزايد ملحوظا بجميع مكوناته، وان النسبة الكبرى في نفقات التسيير والتجهيز كانت من نصيب المستخدمين والبنى التحتية على التوالي، زيادة على اظهار التأثير الإيجابي والمعنوي لمتغير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.
- **دراسة بودخدخ كريم:** والتي هدفت الى تحديد مدى تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر 2001_2009، توصلت الدراسة الى ان سياسة الانفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي، ولكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم

برامج الانفاق العام خلال الفترة 2001_ 2009 وان هذا النمو اقتصر على قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة

ان موضوع أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ليس بجديد، وتعتبر دراستنا تكملة للدراسات السابقة ودراسة تستند عليه دراسات لاحقة.

فوفقا لمعلوماتنا لا توجد دراسات كثيرة درست أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الاتجاهين.

فدراستنا التي نحن بصدد درستها سنقوم بتحليل العلاقة بين متغيرين اقتصاديين خلال الفترة (1990_2020) وحاولنا من خلال دراستنا دراسة الجانب التحليلي

والجانب النظري حيث ساهم هذا في إيجاد العلاقة بين المتغيرين التي فسرت لنا العديد من الظواهر الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

يعتبر الانفاق العام من اهم مكونات الطلب الكلي اذ يشكل ثلث اجمالي الناتج المحلي في كل الدول، وبما ان هذا الأخير يؤثر على الطلب الكلي فإن سريان هذا الأثر على الناتج القومي يكون عن طريق مضاعف الانفاق العام، واي زيادة فيه تؤدي الى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج.

وتعد السياسة المالية من اهم الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية لكل دول العالم حيث تعد النفقات العامة من أحد اهم مكونات السياسة المالية، التي تأثر به على اقتصاديات الدول حيث تستخدم هذه الأخيرة في حالات تباطؤ النمو الاقتصادي

الفصل الثاني: نمذجة أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الاجلين الطويل والقصير باستخدام منهجية الARDL

تمهيد:

إن الهدف أي حكومة هو تحسين رفاه شعوبها و توفير ضوريات الحياة ولتحقيق هذا تعمل الدولة دائما على زيادة إنتاجها المحلي الإجمالي و زيادة نشاطها الإقتصادي و رفع إنتاجية قطاعاتها .وهذا من خلال نظرية النمو الداخلي التي تتضمن تحولات كبيرة في تفسير آلية النمو الإقتصادي ،أعطى الدولة بعدا في مساهمة تطور النشاط الإقتصادي ، وهذا من خلال التحليل الكينزي الذي يقر بأن السياسة المالية أقرت بأن الإنفاق العام يلعب دورا أساسي في النمو الإقتصادي ،حيث تعتبر أي زيادة في حجم النفقات العامة تأثير على النمو الإقتصادي . ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى الإنفاق العام بإعتباره من مكونات الطلب الكلي من خلال الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري ومن ثم تأثيره التوازن من خلال سوق السلع و الخدمات و سوق النقود و التوازن الكلي .

المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العام والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990_2020

إن الإقتصاد الجزائري عرف تحولات هيكلية عديدة كانت نتيجة السياسات الإقتصادية المطبقة ،إبتداء من السياسة المالية ومرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة الإصلاحات ،حيث كانت منيية الدولة انعكاسا لهذا للمهج خصةفي جانب النفت العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر في الفترة 1990_2020

1990_1995:

خلال هذه الفترة عانى الاقتصاد الجزائري من تسديد الديون الخارجية والتي استحوذت على من المداخيل الخارجية، كما تميزت الفترة بإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلين بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لم يكن هذا حائلا امام دور الدولة في القيام بوظائفها، حيث انه وخلال الفترة 1992_1993 ارتفعت النفقات العامة بنسبة 67.9% و53.69% . فبسبب التحسن النسبي لأسعار البترول تبينت الحكومة سياسة مالية توسعية لتحفيز النمو الاقتصادي. [1]

1996_2000 :

في هذه الفترة تقلصت نسبة نفقات التجهيز من اجمالي النفقات العامة من 37,64% سنة 1995 الى 19,44% سنة 1999 مقابل ارتفاع نفقات التسيير من اجمالي النفقات العامة من 62,36% سنة 1995 الى 80,56% سنة 1999 وشهدت السنوات الأولى للألفية الثالثة تزايد في حجم النفقات العامة بمختلف مكوناتها.[2]

2001_2004 :

كانت الجزائر مع مطلع سنة 2000 في بحبحة مالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتزايد أسعار الصرف آنذاك، مما جعلها تتبع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز على التوسع في الانفاق العام، وكان ناتجا

[1] ايمان بوعكاز، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصادي للجزائري خلال الفترة (2001_2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص274.
[2] احمد حابي، مرجع سبق ذكره، ص500.

التوجه الى سياسة إنفاق توسعية وتجلى ذلك من خلال إقرار "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001_2004. الذي اقر في افريل 2001 بغلاف مالي قدر ب 525 مليار دج أي ما يعادل 7مليار دولار وهي عبارة عن مخصصات مالية موزعة على الفترة الزمنية 2001_2004 بنسب متفاوتة. وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية وغيرها. اضافة الى مجموعة من الإصلاحات انتهجتها الدولة تزامنا مع هذا البرنامج.

2009_2005:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001_2004 وهذا بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر من جراء ارتفاع أسعار النفط [1]، حيث قدر حجم الانفاق العام خلالها ب 8921,4 مليار دينار حيث تضاعف ب 2,14مرة من سنة 2005الى سنة 2009 واهم ما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو هو: الطريق السيار شرق غرب، إعادة تأهيل وتطوير شبكة الطرقات (6000كلم)، مشاريع ترمواي في عدة ولايات، وغيرها.

2014_2010:

وهي مرحلة البرنامج الخماسي، الذي يعد أكبر برنامج تنموي يطبق منذ الاستقلال وقدر حجم الانفاق العام لهذه المرحلة ب19971.5 مليار دينار حيث تضاعف من سنة 2010 الى سنة 2014 ب1.55 مرة وتفسر هذه الزيادة على محاولة الدولة للاستجابة اكثر الى متطلبات الشعب المتعددة خاصة منها السكن والتعليم وهو ما ركز عليه البرنامج.[2]

2019_2015:

على عكس الفترات السابقة شهدت هذه الفترة تراجع في مداخيل الجزائر جراء انخفاض في أسعار البترول وهذا جعل الجزائر تتخذ إجراءات التي تقيد النفقات العامة منها ترشيد النفقات العامة،

[1] زرواط فاطمة الزهراء، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999_2014، جامعة مستغانم، مجلة الأسواق والمالية، ص19,16.
[2] زراري نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص755.

حيث انخفض مستوى الاحتياطي النقدي الى اقل من 100مليار دولار، حيث ومع بداية جائحة كورونا نقص ميزانية النفقات لعام 2020 مقارنة لسنوات فائتة وهذا راجع لمجموعة من التدابير التي اتخذتها الدولة من اجل ترشيد وعقلنة الانفاق.

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي 1990_1995:

خلال هذه الفترة سجل النمو الاقتصادي كساد وبالأخص خلال فترة 1990___1991 حيث كان النمو الاقتصادي سالبا بنسبة 2.1%. ثم سجل صعود في الفترة 1992_1995 بنسبة إجابيه تقدر ب 0.6%، حيث كان الاقتصاد يعاني من ازمة خانقة جراء انخفاض اسعار النفط وفشل النموذج المتبع في التنمية القائم على الاستثمار العمومي في القطاع الانتاجي.

1996_1999:

في هذه الفترة شهد النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا كان يقدر متوسط النمو في هده الفترة بنسبة 3.4% ابتداء من سنة 1995 وهذا بسبب برنامج التعديل الهيكلي، وعلى العموم فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تذبذبا خلال فترة التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء. هذا من جهة ومن جهة اخرى نتيجة تدهور أسعار النفط لأن الجزائر تتميز باقتصاد ريعي.[1]

2000__2004 :

سجل النمو متوسط هذه الفترة بالنسبة التالية 4.8%، بحيث كان الاقتصاد الجزائري سجل في هذه الفترة أكبر قيمة في معدل النمو وهذا سنة 2003 حيث بلغ قيمة قياسية تقدر ب7.2% في هذه السنة وهذا بفضل المواصلة في الاصلاحات الهيكلية مع مؤسسات الدولية من خلال تنفيذ برامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش (2004__2001) ويرجع مصدر هذا النمو الى ارتفاع اسعار النفط اي قطاع المحروقات.

[1]سعد أولا العبد، مصطفى بوزيان، حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في الجزائر فترة1990_2019 دراسة قياسية باستخدام الARDL ، جامعة عمار ثلجي الاغواط، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية المجلد 15 العدد02 السنة 2021، ص234.

2005__2009 :

شهدت هذه الفترة انخفاضات متتالية في معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الازمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة ومن جهة اخرى انخفاض حصة الجزائر من الانتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الاوبك.[1]

2010__2014

في هذه الفترة شهد النمو الاقتصادي الجزائري تذبذب طفيف في النمو حيث بلغ متوسط النمو بنسبة 3.3% وهذا راجع الى انخفاض اسعار النفط.

2015 __2020

في هذه الفترة استمر النمو الاقتصادي الجزائري بالانخفاض حيث بلغ متوسط النمو بنسبة 2.07% وهدا راجع الى انخفاض اسعار المحروقات، وفي هذه الحالة اتبعت الجزائر سياسة التقشف.[2]

الشكل رقم(2): تطور النمو الاقتصادي والانفاق العام خلال الفترة من1990سنة 2020.

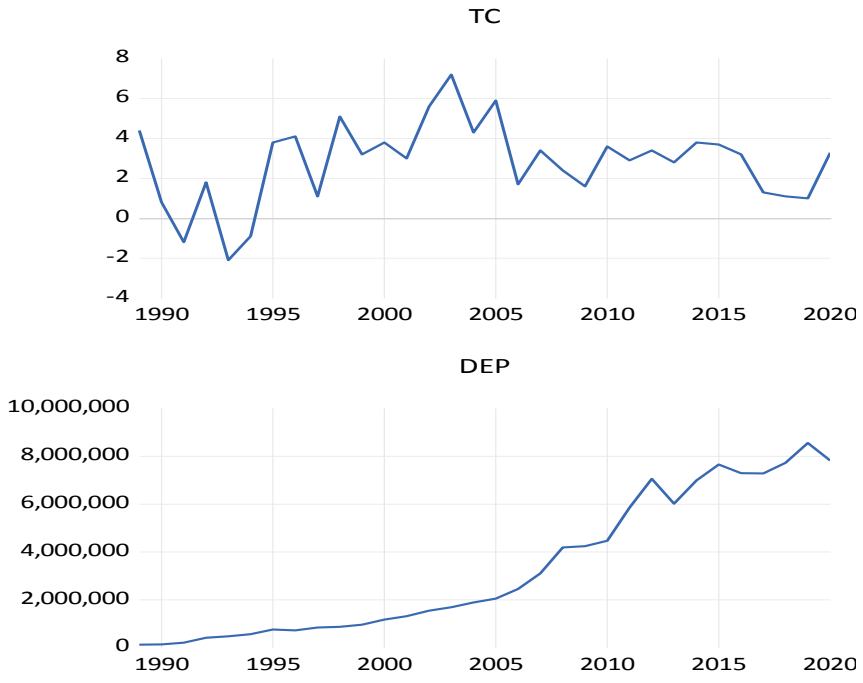

[1] العوفي حكيمة، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960_2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة معسكر، صفحة65.

[2] سعد أولا العبد، مصطفى بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص234.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

المطلب الثالث: تقديم لمنهجية نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(2001)

نموذج الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة، وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من:

Shinand and sun 1998 .Pesaran 1997.

Pesaran et al2001

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL .حيث انه يأخذ الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Log بعين الاعتبار.و تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الابطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق عدد المتغيرات التفسيرية ،لأن النموذج يعطي افضل النتائج للمعلمات في المدى الطويل[1] ،حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع موزعة بين الأجل القصير والطويل .كما أن نتائج تطبيقه تصبح أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (حجم العينة صغيرة)مقارنة بالطرف الاخر. ويمكننا هذا الاختبار من تقدير معادلتي الاجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة. كما أنه يأخذ العدد الكافي من فترات الإبطاء الزمني لكل سلسلة زمنية على حدى (اي ان لكل سلسلة زمنية فترة إبطاء خاصة بها) هذا ما يسمح بالحصول على أفضل نتائج.[2]

[1] زكريا جرفي، مختار بن عابد، فيروز زروخي، مجلة الدارسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة بسكرة، المجلد 06، العدد04.ديسمبر 2019، ص408

[2] بوزيد السايح، العايش احمد، دراسة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990_2017) باستخدام نماذج ال ARDL، جامعة ورقلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02(2019)، ص282.

المبحث الثاني: قياس أثر النفقات العامة على النمو باستخدام نماذج ARDL في لجزائر في الفترة 1990_2020

في هذا الجانب نحاول الإجابة عل الإشكالية الرئيسية للبحث في تقدير علاقة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الاجلين الطويل والقصير وذلك بالاعتماد على منهجية ARDLالتي تساعدنا كذلك في اختبار علاقة التكامل المشترك على المدى الطويل وتقدير سرعة تصحيح الاختلالات في العلاقة المدروسة في المدى القصير

المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية للنفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: مؤشرات الإحصاء الوصفي

1) قبل تقدير علاقة النمو الاقتصادي بدلالة النفقات العامة في الجزائر نمر فيما يلي على دراسة مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم: (2-1) يمثل المؤشرات الإحصائية الوصفية للنفقات العامة والنمو الاقتصادي

	TC	DEP
Mean	2.784032	3328982.
Median	3.200001	1971903.
Maximum	7.200000	8557200.
Minimum	-2.100001	124500.0
Std. Dev.	2.025252	2926205.
Skewness	-0.369601	0.506657
Kurtosis	3.250130	1.634935
Jarque-Bera	0.811978	3.853609
Probability	0.666318	0.145613
Sum	89.08904	1.07E+08
Sum Sq. Dev.	127.1510	2.65E+14

Observations	32	32

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

يوضح الجدول مؤشرات النزعة المركزية ومؤشرات التشتت ومقاييس الشكل المحسوبة للنفقات والنمو حيث يمكن ان نقرا ما يلي:

معدل قيم النفقات العامة في الفترة 1990_2020 هو 32 حيث تراوحت قيم النفقات العامة ما بين 1245000 و8557200 حيث كانت نصف القيم للنفقات اقل من 1971903 مليون دينار بينما كان الاختلاف في القيم cv=67,3877

فيما يظهر من خلال القيمة الاحتمالية 0,145613 لاختبار جاك بيرا أكبر من 0,5 اننا نستطيع قبول فرضية التوزيع الطبيعي لقيم النفقات العامة.

الفرع الثاني: تقدير طبيعة وقوة العلاقة الخطية ما بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

في هذا يمكن ان يساعدنا معامل الارتباط الخطي لبيرسون r حيث توضح r السالبة او الموجبة طبيعة العلاقة الطردية بين المتغيرين، بينما توضح قيمته قوة العلاقة، حيث:

$$r = \frac{COV(DEP,TC)}{\delta_{DEP} * \delta_{TC}}$$

الجدول رقم(2-2): مصفوفة الارتباط الخطي بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

Date: 05/19/22 Time: 23:02

Sample: 1989 2020

Included observations: 32

Correlation

Probability	TC	DEP
TC	1.000000	

DEP	0.016164	1.000000
	0.9300	-----

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

من خلال الجدول يتبين ان القيمة الاحتمالية prop=0.93 وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نرفض فرضية الارتباط الذاتي بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي حيث يظهر ان معامل الارتباط 0.016164 وهي قيمة عشوائية وعليه لا يوجد ارتباط خطي

مما يوضح ان نموذج الانحدار الخطي البسيط لا يصلح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام الا ان نماذج ال ARDL تدخل المتغير التابع بفترات زمنية مبطئة كمتغيرات مستقلة ويمكن ان يظهر نتائج مصفوفة الارتباط السابقة في الرسم التالي:

الشكل رقم (2-2):التمثيل النقطي لنتائج مصفوفة الارتباط

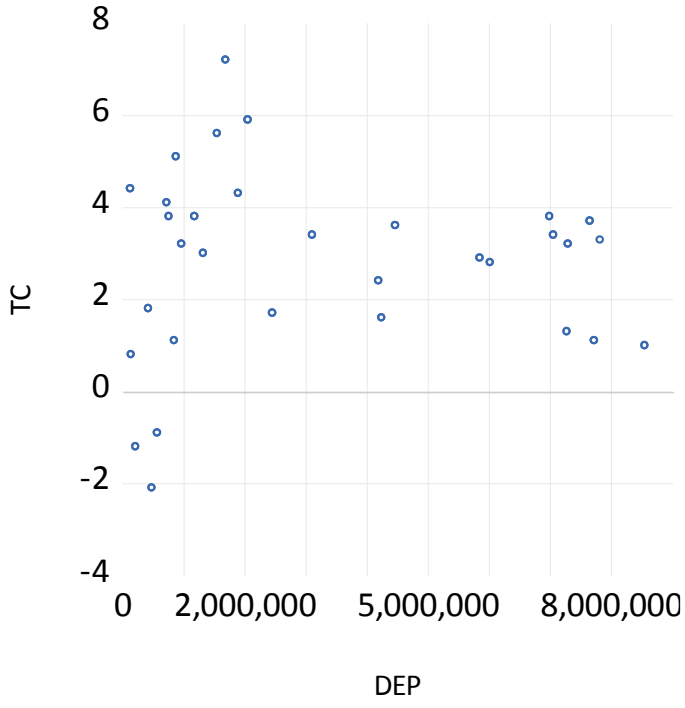

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

من خلال سحابة النقاط الممثلة للعلاقة المدروسة يظهر انها لا تأخذ شكل خط مستقيم مما يوضح إمكانية عدم وجود دلالة ارتباط خطي ما بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: اختبارات الاستقرارية للسلسلتين الزمنيتين للإنفاق العام والنمو الاقتصادي

تبعا لمنهجية الARDL كمرحلة أولى لابد من تحديد درجة التكامل المشترك لكل من سلسلتي الانفاق العام والنمو الاقتصادي سوف نستخدم في ذلك اختبارين الجذر الوحدوي ديكي فولر المطور ADF وفيليبس بيرون PP

الفرع الأول: اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي

1) اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية TCعند المستوى الأصلي

_تبعا للمنهجية الموضحة أعلاه نقدر النموذج لاختبارات جذر الوحدة

للسلسلة الزمنية ل TC

بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

الجدول رقم(2-3):إختبار الإستقرارية بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.679660
Test critical values:	1% level	-4.284580
	5% level	-3.562882
	10% level	-3.215267

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC)

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:10

Sample (adjusted): 1990 2020

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
TC(-1)	-0.630652	0.171389	-3.679660
C	1.161952	0.801709	1.449344
@TREND("1989")	0.034231	0.038767	0.882978

R-squared	0.328007	Mean dependent var	
Adjusted R-squared	0.280008	S.D. dependent var	
S.E. of regression	1.910465	Akaike info criterion	
Sum squared resid	102.1965	Schwarz criterion	
Log likelihood	-62.47721	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic	6.833562	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)	0.003829		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

يظهر من خلال الجدول ان معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر prop=0.0038

وعليه نمر الى تقدير النموذج بوجود قاطع

الجدول رقم (2-4):إختبار الإستقرارية النمو بوجود قاطع

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.603630	0.0115
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC)

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:11

Sample (adjusted): 1990 2020

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.608854	0.168956	-3.603630	0.0012
C	1.649313	0.579239	2.847381	0.0080

-

R-squared	0.309296	Mean dependent var	0.035838
Adjusted R-squared	0.285479	S.D. dependent var	2.251517
S.E. of regression	1.903193	Akaike info criterion	4.187284
Sum squared resid	105.0422	Schwarz criterion	4.279799

Log likelihood	-62.90290	Hannan-Quinn criter.	4.217442
F-statistic	12.98615	Durbin-Watson stat	1.951235
Prob(F-statistic)	0.001160		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

نلاحظ عدم وجود دلالة إحصائية للثابت c في هذا النموذج وعليه من اجل اختبار الاستقرارية نمر للنموذج الأول بدون قاطع وبدون اتجاه عام

الجدول رقم(2-5):النموذج الأول بدون القاطع وبدون اتجاه العام

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.124969	0.2309
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC)

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:11

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.127043	0.112931	-1.124969	0.2702
D(TC(-1))	-0.321522	0.173077	-1.857680	0.0738

R-squared	0.185641	Mean dependent var	0.082968
Adjusted R-squared	0.156557	S.D. dependent var	2.188947
S.E. of regression	2.010311	Akaike info criterion	4.298796
Sum squared resid	113.1578	Schwarz criterion	4.392209
Log likelihood	-62.48194	Hannan-Quinn criter.	4.328680
Durbin-Watson stat	2.168533		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

2) يظهر من خلال اعلى الجدول في القيمة الاحتمالية لاختبار الجذر الوحدوي 0.2309 أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية الجذر الوحدوي أي ان السلسلة الزمنية لTc عند المستوى اختبار الاستقرارية لسلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى DTC الاصلي غير مستقرة.

<u>بعد إجراء الفرق الأول:</u>

الجدول رقم(2-6):إختبار الإستقرارية بعد إجراء الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.968080	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	

10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 23:11
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-1.376311	0.172728	-7.968080	0.0000
C	0.202561	0.821830	0.246475	0.8072
@TREND("1989")	-0.009833	0.044099	-0.222974	0.8252

R-squared	0.701749	Mean dependent var	0.196301
Adjusted R-squared	0.679657	S.D. dependent var	3.693711
S.E. of regression	2.090599	Akaike info criterion	4.407418
Sum squared resid	118.0063	Schwarz criterion	4.547538
Log likelihood	-63.11127	Hannan-Quinn criter.	4.452244
F-statistic	31.76393	Durbin-Watson stat	2.254326
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

لدينا من خلال الجدول ان معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر prop=0.82 وعليه نمر لتقدير الصيغة بوجود قاطع الثانية بوجود قاطع لاختبار الاستقرارية.

تقدير اختبار الاستقرارية DTC

الجدول رقم(2-7):إختبار الاستقرارية بوجود القاطع

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.106059	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC,2)

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:12

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-1.376170	0.169770	-8.106059	0.0000
C	0.040335	0.375650	0.107374	0.9153

R-squared	0.701200	Mean dependent var	0.196301
Adjusted R-squared	0.690529	S.D. dependent var	3.693711
S.E. of regression	2.054817	Akaike info criterion	4.342591

Sum squared resid	118.2236	Schwarz criterion	4.436004
Log likelihood	-63.13887	Hannan-Quinn criter.	4.372475
F-statistic	65.70820	Durbin-Watson stat	2.249457
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

لدينا من خلال القيمة الاحتمالية للقاطع C أكبر من 0.05 وعليه لا توجد دلالة إحصائية لهذا الثابت مما يجعلنا نمر للنموذج الثالث بدون قاطع وبدون اتجاه عام

الجدول رقم (2-8) :النموذج الثالث بدون القاطع وبدون اتجاه العام

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.124969	0.2309
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC)

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:11

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.127043	0.112931	-1.124969	0.2702
D(TC(-1))	-0.321522	0.173077	-1.857680	0.0738

R-squared	0.185641	Mean dependent var	0.082968
Adjusted R-squared	0.156557	S.D. dependent var	2.188947
S.E. of regression	2.010311	Akaike info criterion	4.298796
Sum squared resid	113.1578	Schwarz criterion	4.392209
Log likelihood	-62.48194	Hannan-Quinn criter.	4.328680
Durbin-Watson stat	2.168533		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

تقدير نموذج اختبار الاستقرارية لسلسلة DTC بدون قاطع وبدون اتجاه عام

من خلال منهجية اختبارات الجذر الوحدوي يمكن استنتاج نتائجها من خلال هذا النموذج حيث نجد ان القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار 0.0000 وهي اقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية وجود جذر وحدوي ونقبل بفرضية الاستقرارية لسلسلة الفروقات للدرجة الأولى DTC وعليه يكون المتغير التابع متكامل من الدرجة 1 وهو شرط أساسي لتطبيق نماذج ARDL.

الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية لسلسلة الزمنية للنفقات العامة DEP

بنفس الطريقة سوف نتبع نهجية اختبارات جذر الوحدة في تقدير الصبغ الثلاثة المذكورة سابقا للسلسلة الزمنية للنفقات العامة

1) اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية للنفقات العامة

الجدول رقم () تقدير النموذج بوجود معامل اتجاه وقاطع

الجدول رقم (2-9):إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للنفقات العامة بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis: DEP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.006406	0.5751
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.07E+11
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.55E+11

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(DEP)

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:13

Sample (adjusted): 1990 2020

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

DEP(-1)	-0.209636	0.099597	-2.104835	0.0444
C	-219660.7	237446.0	-0.925097	0.3628
@TREND("1989")	70967.79	31278.37	2.268910	0.0312

R-squared	0.156093	Mean dependent var	248342.3
Adjusted R-squared	0.095814	S.D. dependent var	503598.1
S.E. of regression	478864.8	Akaike info criterion	29.08799
Sum squared resid	6.42E+12	Schwarz criterion	29.22676
Log likelihood	-447.8638	Hannan-Quinn criter.	29.13323
F-statistic	2.589514	Durbin-Watson stat	2.057633
Prob(F-statistic)	0.092923		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

لدينا من خلال الجدول ان معامل الاتجاه العام يختلف معنويا عن الصفر وعليه يمكن اختبار الاستقرارية للسلسلة في المستوى الأصلي من خلال هذا النموذج حيث يظهر ان القيمة الاحتمالية تساوي 0.575 أكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية وجود جذر وحدوي أي ان السلسلة الزمنية للنفقات العامة غير مستقرة عند المستوى الأصلي.

_ من اجل ضمان الاستقرارية لابد من اجراء الفروقات من الدرجة الأولى

2) اختبار الاستقرارية لسلسلة الزمنية للنفقات العامة بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول رقم () نتائج اختبار الاستقرارية بوجود معامل اتجاه وجود قاطع للفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة DDEP

الجدول رقم(2-10):إختبار إستقرارية سلسلة الزمنية للنفقات العامة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.748943	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.39E+11
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.78E+11

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(DEP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:07

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-1.200964	0.209828	-5.723566	0.0000

C	135206.4	202689.1	0.667063	0.5104
@TREND("1989")	10757.76	11380.12	0.945312	0.3529

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.103502	0.0098
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.552657	Mean dependent var	24869.59	
Adjusted R-squared	0.519521	S.D. dependent var	743875.2	
S.E. of regression	515629.0	Akaike info criterion	29.09980	
Sum squared resid	7.18E+12	Schwarz criterion	29.37892	
Log likelihood	-425.8710	Hannan-Quinn criter.	29.28363	
F-statistic	16.67821	Durbin-Watson stat	2.003207	
Prob(F-statistic)	0.000019			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

لدينا معامل الاتجاه العام لا يخلف معنويا عن الصفر وعليه نمر للنموذج الموالي

الجدول رقم(2-11):النموذج الموالي لإختبار الإستقرارية بوجود القاطع

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 23:05
Sample(adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.582530	0.527892	-1.103502	0.2823
D(DEP(-1),2)	-0.654057	0.454844	-1.437981	0.1652
D(DEP(-2),2)	-0.863046	0.321526	-2.684215	0.0139
D(DEP(-3),2)	-0.502552	0.221263	-2.271289	0.0338
C	180725.7	221712.7	0.815135	0.4241
@TREND("1989")	-449.6721	13750.17	-0.032703	0.9742

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.725161	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.670170	
	5% level		-2.963972	
	10% level		-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.726228	Mean dependent var	29280.88
Adjusted R-squared	0.661044	S.D. dependent var	784416.0
S.E. of regression	456686.2	Akaike info criterion	29.09451
Sum squared resid	4.38E+12	Schwarz criterion	29.38247
Residual variance (no correction)	2.47E+11		

HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.05E+11

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(DEP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:08

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-1.142608	0.200160	-5.708470	0.0000
C	296306.0	109518.5	2.705535	0.0115

R-squared	0.537852	Mean dependent var	-24869.59
Adjusted R-squared	0.521347	S.D. dependent var	743875.2
S.E. of regression	514648.5	Akaike info criterion	29.20470
Sum squared resid	7.42E+12	Schwarz criterion	29.29811
Log likelihood	-436.0704	Hannan-Quinn criter.	29.23458
F-statistic	32.58663	Durbin-Watson stat	1.987942
Prob(F-statistic)	0.000004		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

لدينا ان القاطع يختلف معنويا عن الصفر وعليه يمكن ان تظهر استقراريه السلسلة من خلال القية الاحتمالية 0.000 وعليه نرفض فرضية الجذر الوحدوي ونقبل بفرضية الاستقرارية لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وعليه ان سلسلة الانفاق متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ل ARDL للنمو الاقتصادي في الجزائر

بعد اختبارات الاستقرارية السابقة تبين ان السلسلتين الزمنيتين للنفقات العامة والنمو الاقتصادي متكاملتان من الدرجة الأولى وهو ما يسمح بتطبيق نماذج الARDL في قياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي من اجل ذلك نحاول تقدير أكبر قدر ممكن من الصبغ والمفاضلة بينهما كما يلي:

الفرع الأول: المفاضلة ما بين ضيع الARDL للعلاقة المدروسة الجدول التالي يبين أفضل 20 صيغة مقدرة لعلاقة النمو بالإنفاق باستخدام ARDL

الجدول رقم (2-12): أفضل صيغ ARDLمقدرة للعلاقة المدروسة

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: TC

Date: 05/19/22 Time: 23:17

Sample: 1989 2020

Included observations: 31

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
20	-55.532605	4.180900	4.323637	4.224536	0.090037	ARDL(1, 0)
15	-54.708902	4.193493	4.383808	4.251674	0.106283	ARDL(2, 0)
10	-54.501028	4.250073	4.487967	4.322800	0.081170	ARDL(3, 0)
19	-55.531212	4.252229	4.442544	4.310411	0.052216	ARDL(1, 1)
14	-54.705188	4.264656	4.502550	4.337383	0.067673	ARDL(2, 1)
5	-53.841865	4.274419	4.559891	4.361691	0.083585	ARDL(4, 0)
9	-54.484850	4.320346	4.605819	4.407618	0.040514	ARDL(3, 1)
18	-55.524956	4.323211	4.561105	4.395938	0.011450	ARDL(1, 2)
13	-54.687190	4.334799	4.620272	4.422071	0.026546	ARDL(2, 2)
4	-53.841788	4.345842	4.678893	4.447659	0.039951	ARDL(4, 1)
8	-54.462612	4.390187	4.723238	4.492004	-0.003580	ARDL(3, 2)
17	-55.523899	4.394564	4.680037	4.481836	-0.033406	ARDL(1, 3)

12	-54.686232	4.406159	4.739211	4.507976	-0.019739	ARDL(2, 3)
3	-53.776074	4.412577	4.793207	4.528939	-0.003331	ARDL(4, 2)
16	-55.346795	4.453343	4.786394	4.555160	-0.069006	ARDL(1, 4)
7	-54.461125	4.461509	4.842139	4.577871	-0.053647	ARDL(3, 3)
11	-54.504879	4.464634	4.845264	4.580997	-0.056945	ARDL(2, 4)
2	-53.775845	4.483989	4.912197	4.614897	-0.056121	ARDL(4, 3)
6	-54.271894	4.519421	4.947630	4.650329	-0.094212	ARDL(3, 4)
1	-53.639033	4.545645	5.021433	4.691098	-0.103953	ARDL(4, 4)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

يتم المفاضلة ما بين النماذج هنا من خلال معايير التفضيل AICوBICو HQ وR_sq.Adj بالإضافة الى معامل التحديد المصحح حيث يكون النموذج أحسن كل مكان معايير التفضيل اقل وعليه وجدنا ان النموذج المفضل ARDL 1,0 والذي سوف نقدره في الخطوة القادمة.

الفرع الثاني: نتائج تقدير النموذج الأفضل لARDL الممثل لعلاقة النمو الاقتصادي بدلالة الانفاق العام

نتائج تقدير نموذج ARDL للعلاقة المدروسة يظهر من خلال الجدول السابق ان معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بدلالة الانفاق العام تكتب من الشكل التالي:

الشكل رقم(2-3): معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية بدلالة الانفاق العام

Estimation Command:

==========

ARDL TC DEP @

Estimation Equation:

==========

TC = C(1)*TC(-1) + C(2)*DEP + C(3)

Substituted Coefficients:

==========

TC = 0.390715948801*TC(-1) + 2.98223748611e-08*DEP + 1.54814249135

Cointegrating Equation:

D(TC) = -0.609284051199*(TC(-1) - (0.00000005*DEP + 2.54092075))

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

وعليه يظهر من خلال المعادلة ان معدل النمو في السنة الحالية يتأثر إيجابا بقيمة الانفاق لنفس السنة وقيمة معدل النمو لسنة الماضية حيث يوجد دلالات إحصائية لهذه العلاقات

_ حيث عند زيادة الانفاق ب 1 مليون سنتيم يزيد معدل النمو ب $2.98 * 10^{-8}\%$ وهي تعبر عن علاقة طردية، بينما يؤثر معدل النمو في السنة السابقة على السنة الحالية بتغير وحدوي 0.39%

تفسر هذه المعادلة 35%من المتغيرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الرابع: اختبار علاقة التكامل المشترك ما بين النمو الاقتصادي والانفاق العام

في هذا الجانب نحاول اختبار وجود علاقة توازنيه على المدى الطويل ما بين النمو الاقتصادي والانفاق العام في الجزائر، قبل ذلك لابد المرور على الاختبارات الإحصائية الخاصة بالبواقي تقدير نموذج الARDL كشرط لتطبيق التكامل المشترك

الفرع الأول: اختبارات تشخيص البواقي

1) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول (2-13): نتائج اختبار Breusch_godfrey

اختبار الحدود للتكامل المشترك

تشخيص البواقي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.630259	Prob. F(2,26)	0.5404
Obs*R-squared	1.433430	Prob. Chi-Square(2)	0.4884

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/19/22 Time: 23:26

Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.679036	0.786481	-0.863385	0.3958
DEP	1.44E-08	1.24E-07	0.115719	0.9088
C	1.852775	2.213470	0.837046	0.4102
RESID(-1)	0.671357	0.815422	0.823324	0.4178
RESID(-2)	0.404112	0.363530	1.111633	0.2765
R-squared	0.046240	Mean dependent var		-3.58E-16

Adjusted R-squared	-0.100493	S.D. dependent var	1.869185
S.E. of regression	1.960856	Akaike info criterion	4.331330
Sum squared resid	99.96891	Schwarz criterion	4.562618
Log likelihood	-62.13561	Hannan-Quinn criter.	4.406724
F-statistic	0.315129	Durbin-Watson stat	2.142947
Prob(F-statistic)	0.865233		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

لدينا من القيم الاحتمالية لمضاعف لاغرانج prop=0.4884 أكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

2) اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء

الجدول رقم (2-14): اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.72E-06	Prob. F(1,28)	0.9990
Obs*R-squared	1.84E-06	Prob. Chi-Square(1)	0.9989

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/19/22 Time: 23:27

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.291117	1.057408	3.112439	0.0042

RESID^2(-1)	-0.000247	0.188502	-0.001311	0.9990

R-squared	0.000000	Mean dependent var	3.290264
Adjusted R-squared	-0.035714	S.D. dependent var	4.485544
S.E. of regression	4.564940	Akaike info criterion	5.939028
Sum squared resid	583.4829	Schwarz criterion	6.032441
Log likelihood	-87.08542	Hannan-Quinn criter.	5.968912
F-statistic	1.72E-06	Durbin-Watson stat	1.987656
Prob(F-statistic)	0.998963		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

لدينا القيمة الاحتمالية لمضاعف لاغرانج تساوي 0.9989 أكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية تجانس الأخطاء المقدرة.

3) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل (2-4): نتائج اختبار توزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي:

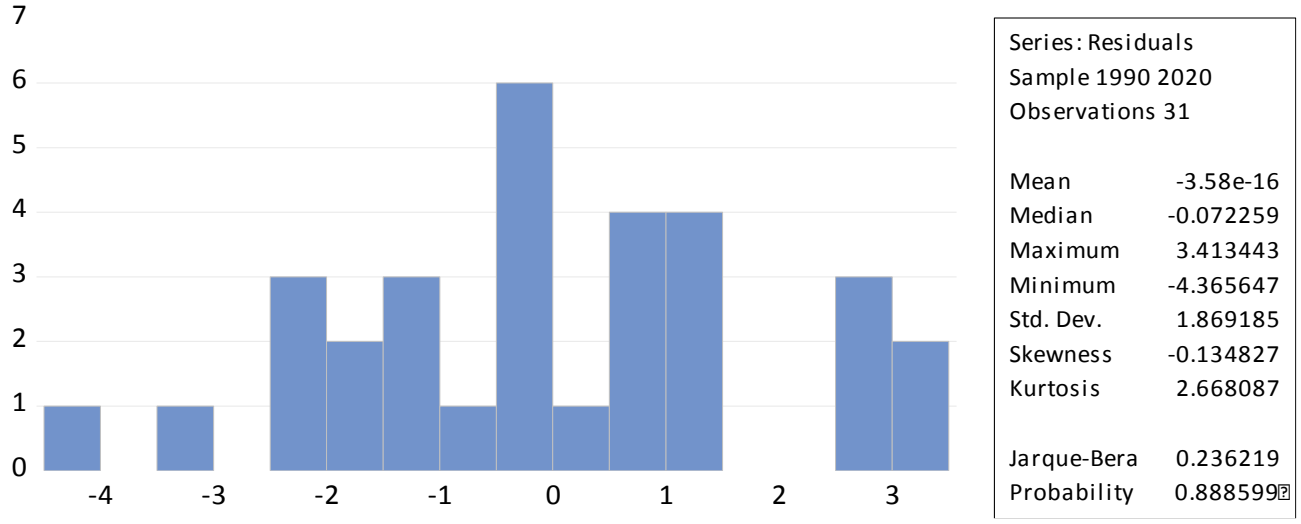

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEviews

لدينا من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار جاك بيرا تساوي 0.8885 أكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، من خلال نتائج الاختبارات الثلاثة السابقة يظهر من خلال الصيغة ARDL يمكن استخدامها في الكشف عن اختبار العلاقة التوازنية المشتركة في المدى الطويل ما بين النمو الاقتصادي والانفاق العام.

الفرع الثاني: اختبار الحدود F_bounds test لتكامل المشترك ما بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

الجدول رقم(2-15): اختبار الحدود F-bounds test:

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.212211	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	31			
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الEview

يمكن استخدام اختبار الحدود في الكشف عن وجود علاقة توازنية على المدى الطويل ما بين النمو الاقتصادي

لدينا من خلال الجدول ان القيمة المحسوبة ل4.2122= F_stat بينما الحد الادنى للاختبار الذي يفترض ان المتغيرات المتكاملة من الدرجة الاصلية يأخذ n=30 ودرجة الحرية 6% هو الحد الأدنى LCB=4.09 اما الحد الأعلى الذي يفترض المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى هو4.66=UCB وعليه فان القيمة المحسوبة تقع ما بين الحدين وعليه لا يمكن حسم نتيجة وجود من عدم وجود علاقة توزانية في الاجل الطويل ما بين متغيرين الدراسة .

خاتمة

خاتمة:

إن موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمر مهم باعتباره أساس مكمل لنشاطاتها، حيث ان السياسة المالية تلعب دور أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، فأخذت تتوسع في الانفاق العام خلال بداية القرن الحالي التي كانت سببها الرئيسي متأتي من زيادة أسعار البترول حيث تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة لذلك، وهذا بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي وضعتها الدولة لذلك وقد ارتى هذا من خلال تقديم هذه الدراسة حيث توصلنا من خلالها لهذه النتائج:

أهم نتائج البحث:

- توجد علاقة طردية وتوازنيه بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- يتأثر الانفاق العام في وتوسعه في الجزائر بزيادة أسعار النفط وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- السلسلتين الزمنيتين للإنفاق العام والنمو الاقتصادي متكاملتان من الدرجة الأولى
- عند زيادة الانفاق العام ب 1 مليون سنتيم يزيد النمو الاقتصادي ب

$$2.98 * 10^{-8}\%.$$

- تعتبر النفقات العامة من اهم أدوات السياسة المالية ومن اهم تقسيماتها نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حاولنا اختبار الفرضيات فكانت النتائج كما يلي:

- اتبعت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسعية للإنفاق العام سببه طفرة في زيادة أسعار البترول ومن خلالها قامت الجزائر بعدة إصلاحات متمثلة أساسا في البرامج الإصلاحية الخماسية واستمرت بهاذه الإصلاحات الى سنة 2014 ومنه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يوافق الفرضية.
- إن ارتفاع معدلات الناتج الداخلي في النمو يرفقه التوسع في اقسام الانفاق في الجزائري وهو ما تبين لنا من خلال البحث وهذا يوافق فرضية رقم2.

خاتمة:

- مكننا نموذج الARDL من اختبار التكامل المشترك بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي حيث وجدنا ان كلتا المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى وهذا ما يوافق فرضية الدراسة.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذا البحث تشخيص أثر الانفاق العام على للنمو الاقتصادي، حيث زودنا الدراسة النظرية بدراسة قياسية وذلك من اجل تحديد العوامل المؤثرة في اجمالي الناتج المحلي، ولما الت اليه دراستنا فقد ارتسمت لدينا اهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة:

- تأثر زيادة النفقات العامة بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي ولهذا يخصص النفقات للقطاعات العامة.
- هناك تأثير للإنفاق العام على النمو لاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي من خلال هذا نبين ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يعتبر المكون الأساسي للصادرات الجزائرية الى يومنا هذا الذي يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة لصدمات الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، جامعة 6اكتوبر وكلية التجارة جامعة عين الشمس، الطبعة الأولى، ص43
2. محمود يونس، احمد محمد مندور، محمد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية
3. معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة لطلبة السنة الثالثة ل م د، جامعة قسنطينة وكلية الحقوق

ثانيا: المجلات

4. بوزيد السايح، العايش احمد، دراسة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990_2017) باستخدام نماذج الARDL ، جامعة ورقلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02(2019)
5. حداب محي الدين، ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصاد في الجزائر في ظل ازمة النفطية الراهنة مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة معسكر
6. رقاب طارق، أثر سياسة الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990_2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 32_ (02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة
7. زراري نورالدين جابة احمد، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 10، العدد 2(2017)
8. سعد أولا العبد، مصطفى بوزيان، حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في الجزائر فترة1990_2019 دراسة قياسية باستخدام الARDL ، جامعة عمار ثلجي الاغواط، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية المجلد 15 العدد02 السنة 2021
9. العياطي جهيدة، الانفاق العام والنمو الاقتصادي... علاقة ترابط ام انفصال في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث والدارسات التجارية، جامعة تلمسان، العدد الثالث (2018)
10. فاروق بن صالح الخطيب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة،

11. فاروق بن صالح الخطيب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة
12. نجاح الهزايمة، رشا أبو شاويش، تقدير الطلب الكلي للاقتصاد الأردني، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، المجلد1 العدد1 كانون الأول 2019
13. زكريا جرفي، مختار بن عابد، فيروز زروخي، مجلة الدارسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة بسكرة، المجلد 06، العدد04.ديسمبر 2019
14. زرواط فاطمة الزهراء، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999_2014، جامعة مستغانم، مجلة الأسواق والمالية

ثالثا: الأطروحات و المذكرات

1. ايمان بوعكاز، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصادي للجزائري خلال الفترة (2001_2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة
2. براق عيسى ،بركان انسية ،ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر :تطورها ،اسبابها و متطلبات ترشيدها
3. بن عزة هناء، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
4. بن وليد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسات قياسية (1971_2016) مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير _جامعة احمد _ادرار_الجزائر، 2019
5. بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 _2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دالي براهيم الجزائر، ص30
6. بونوار بومدين، النفقات العام على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980_2008، جامعة بوبكر بالقايد تسلمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
7. حدادي عبد اللطيف، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية
8. رائد ناجي، علم المالية والتشريع المالي في العراق، كلية القانون _جامعة الفلوجة، الطبعة الثالثة 2017

9. عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران ص43
10. العوفي حكيمة، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960_2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة معسكر
11. لوني نصيرة ،محاضرات المالية العامة ،الصادرة في27/10/2016 ، تاريخ الإطلاع 21/03/2022 ، 12:30 مساءا ،https//:almeri.comm ا
12. محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، جامعة صنعاء
13. محمد خير الحكام، المالية العامة 1، الجامعة الافتراضية السورية